نهاية الجغرافيا وبداية التاريخ!

د. عبدالمنعم سعيد •

أرجو ألا يرتعد القارئ الكريم من عنوان هذا المقال، فلا توجد لدي نية اطلاقاً لكي أبدأ نقاشاً فلسفياً حول عما إذا كان التاريخ قد انتهى أو بدأ، أو عما إذا كان فرانسيس فوكاياما مصيباً أم لا، وما يعنيني هو أن نبقي عيوننا دائما مفتوحة على التطورات العالمية الرئيسية التي تجري دون أن نشعر بها. فحرائق الشرق الأوسط الكثيرة قد تشعرنا برائحة الدخان والأبنية المحترقة والأجساد المشوية إلى الدرجة التي تظن فيها أن الدنيا لم يعد فيها إلا العنف والصدام والقتل والدمار، ويكفي أن نجمع صور العربات المفخخة المنفجرة في بغداد والموصل، ونجمع عملية اغتيال رفيق الحريري في بيروت مع تصريحات وتسجيلات ابو مصعب الزرقاوي وأيمن الظواهري وأسامة بن لادن، ونضم فوق كل ذلك هجمات الاستشهاد بين المنتحرين العرب من جنسيات متفرقة في عواصم متعددة حيث نعتقد أن السماء قد انطبقت على الأرض.

وببساطة فإنه في ظل مباحثات السلام في شرم الشيخ بين الفلسطينيين والاسرائيليين ومباحثات السلام الأخرى بين السودانيين في الجنوب والشمال وطبعات اخرى من نفس المباحثات مع السودانيين من الشرق والغرب، والحديث المستمر في الجزائر ولبنان وبلدان عربية أخرى عن العنف الأهلي والسلم الأهلي، فإن صورة العالم تبدو باعثة على الكآبة، وتجعلك تتساءل ما الذي جرى للعولمة التي كانت منذ سنوات قليلة تفرض نفسها على كل الأحاديث والمقالات الصحفية وغير الصحفية، والمؤتمرات العامة والخاصة؟.

وكلما استمعنا إلى الرئيس الامريكي جورج بوش ومن ورائه جوقة واسعة من المتحدثين الرسميين في البيت الأبيض وفي وزارة الخارجية والدفاع، وراقبنا زيارات أعضاء مجلس الشيوخ والنواب وطائفة غير قليلة من الوزراء ولجان التفتيش والبحث عن الحقائق الخاصة بأسلحة الدمار الشامل لظهرت العلاقات الدولية كما لو كانت حالة من حالات الجرائم المزمنة التي ينقسم فيها العالم بين مجموعة من المجرمين ومجموعة من الكلاب البوليسية؟!.

ولكن ذلك هو الجانب من العالم الذي نراه ويلح علينا إلحاحاً بالصوت والصورة، وبالكلمة والخبر، ومع ذلك فإنه ليس كل العالم الذي تشغله أمور أخرى ربما تكون في النهاية التي تقرر مصير الدنيا وتضع قواعدها ولفت نظري للأمر واحدة من النشرات الاقتصادية الكثيرة التي تصدر عن اليابان حين جاء في عنوان عددها الصادر في منتصف شهر يناير المنصرم أن اليابان قد وقعت اتفاقية للتجارة الحرة مع المكسيك، وجاء ذلك بعد فترة قصيرة من توقيع اليابان لاتفاقية مماثلة مع سنغافورة، وإذا كانت هذه الاتفاقية الأخيرة تبدو مفهومة على ضوء علاقات اليابان الآسيوية، ورغبتها في إنشاء «منطقة آسيا للرخاء المشترك» بمنطق يتناسب مع بداية القرن الحادي والعشرين، فإنه لم يكهن مفهوماً أن تقفز طوكيو فوق كل المحيط الهادي حتى تصل إلى المكسيك ويحدث الاتصال بين من يأكلون «السوشي» ومن يعشقون «الجواكمولي».

فما كنا نعرفه حتى وقت قريب هو أن مناطق التجارة الحرة، والتسهيلات التجارية في العموم كانت تتم في الإطار الإقليمي، فبدأت المسألة كلها فيما بات يعرف الآن بالاتحاد الاوروبي منذ خمسة عقود تقريباً وامتد ذلك بأشكال وقيود مختلفة في مناطق اقتصادية متعددة في العالم، ولكنها كلها كانت تتميز برابطة جغرافية ما كما حدث بين دول «آسيان» في جنوب شرق آسيا ودول الجامعة العربية في العالم العربي وحتى بين دول «الكوميسا» في افريقيا و«الكوميسور» في امريكا الجنوبية، وحتى عندما أرادت هذه الأقاليم التجارية الامتداد خارجه كان الجوار الجغرافي مهماً فامتدت «نافتا» في امريكا الشمالية إلى امريكا الوسطى والجنوبية، وامتد الاتحاد الاوروبي إلى تركيا وإلى جنوب البحر الأبيض المتوسط، وكنا نعرف كذلك أن التجسيد العالمي للعولمة تمثل في منظمة التجارة العالمية التي بدأت على طريقتها الخاصة في إزالة الحواجز المختلفة من أمام التجارة العالمية.

كل ذلك كنا نعرفه حتى وقت قريب، وكنا نظن أن «العولمة الأمنية العسكرية» قد حرقت «العولمة الاقتصادية» التي كانت ملء السمع والبصر منذ خمس سنوات مضت، وقبل أن تحترق مراكز التجارة والمال في ابراج التجارة العالمية في نيويورك، ولكن ما بات حادثاً الآن وعلى نطاق واسع فهو أن الجغرافيا لم يعد لها القيمة التي كنا نظنها في الماضي، ولا المسافة أصبح لها وزنها كما مضى، وبدأت مناطق التجارة الحرة تتحرر من صورتها الإقليمية وصورتها العالمية الجماعية، وبدأت تأخذ اتجاهاً آخر وهو القفز فوق البحار والجبال والمحيطات إلى حيث توجد المصلحة والبضاعة والتجارة في هذه وتلك، ومن هنا لم تعد هناك صدفة أن اليابان التي تعرفها فقط الآن من خلال مشاركتها في حرب العراق والمباحثات السداسية الخاصة بالأسلحة النووية في كوريا الشمالية أصبحت الآن تقيم شبكة متنامية من اتفاقيات التجارة الحرة التي تزيد في عمقها ومداها عن الاتفاقيات الإقليمية والاتفاقيات العالمية مع شبكة واسعة من دول العالم لا يجمعها مع اليابان علاقات جغرافية أو أمنية، والمهم في الموضوع أن يكون لدى كل طرف بضائع يريد بيعها، وأن تكون لديه الرغبة في البحث والتقصي عن أسواق تستوعب هذه البضائع، وبعد ذلك فإن المسافة لم يعد لها القيمة والتكلفة التي اعتادت الإنسانية عليها، وإذا كانت اليابان قد بحثت عن المكسيك ووجدتها فإن الصين قد ذهبت إلى امريكا الجنوبية في القناء الخلفي للولايات المتحدة وغمرتها ببضائعها.

ولكن ما فعلته اليابان ليس فضيلة يابانية خالصة، فقد سبقتها امريكا إلى سلسلة من الاتفاقيات الخاصة بالتجارة الحرة مع ١٨ دولة من دول العالم اصبحت وحدها تستوعب ٥٠٪ من الصادرات الامريكية، وفي الوقت الراهن فإن واشنطن تستعد للدخول في مفاوضات مع خمسة دول هي مصر والهند وماليزيا ونيوزيلاند وكوريا الجنوبية وتضع في حسبانها الدخول في مفاوضات ذات يوم ليس ببعيد مع الصين والبرازيل والاتحاد الاوروبي واليابان وتايوان، وتنوي الولايات المتحدة أن تتوصل إلى اتفاقية للتجارة الحرة مع كل بلد تصدر لها مليار دولار من الصادرات الصناعية ذات المنشأ الامريكي.

ومن يظن أن مثل هذه العلاقات محض بضائع تذهب وتأتي فإنه يتجاهل طبيعة الاقتصاد العالمي المعاصر الذي تتمدد فيه التجارة لكي تصل إلى الاستثمار وحركة البشر وحركة الأفكار وحركة رؤوس الأموال، ولكن أخطر ما في الموضوع كله هو التفاعل الحادث بين ثقافات متعددة، فربما يكون مفهوماً أن تقام منطقة للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا فكلاهما ينتمي للثقافة الانجلو سكسونية، ويتحدث الانجليزية، ويعتقد أن شكسبير هو أفضل من كتب المسرح، وحتى فإنه من المفهوم أن تقيم امريكا تجارة حرة مع المكسيك المجاورة، ولكن ليس مفهوماً لماذا تقيم امريكا اتفاقية للتجارة الحرة مع سنغافورة ذات الثقافة الصينية الماليوية الهندية وتايلند والإمارات العربية المتحدة ومصر والمغرب والأردن.

في كل هذه التجارة تتعدد الحضارات والثقافات والأديان ويتبادل الناس السلع والبضائع والخدمات والأفكار دون سماع ضجيج، ويبدأ التاريخ دون طلقة واحدة للبداية لأن المسافة والجغرافيا الفاصلة بين الناس قد تقلصت واقتربت من نهايتها!.

● محلل وكاتب مصري

أفـــاق

نبض الشرق الأوسط!!

فضل النقيب

□ يبدو أن الأمريكيين يرصدون جيداً نبض الشرق الأوسط، ولديهم أجهزة متطورة تقيس الضغط الذي يعلو ويهبط هذه الأيام بصور غير متوقعة من وجهة نظر طبية، وقد عادوا مجدداً إلى نظرية «الدومينو» التي تلكأت قليلاً عقب سقوط بغداد، فانكبوا عليها إصلاحاً وتزييناً حتى دارت عجلتها، وإلى ما شاء الله تعالى.

□ ولا أظن أن شيئاً أسعد الرئيس الأمريكي جورج بوش بقدر ما أسعده إعادة انتخابه مرة أخرى، لا من أجل حكم أمريكا، فتلك البلاد لها ربٌ يحميها في القوانين والمؤسسات، وإنما من أجل إعادة صياغة الشرق الأوسط، فتلك هي البوابة التي يأمل أن يدخل عبرها إلى التاريخ كرئيس محارب وصانع للسلام ومدبر لموارد أمريكا من الطاقة التي بدونها سيلتهم دورها العالمي عمالقة آخرون يتجولون الآن بالقرب من أرصفة النفط، وبدورهم يقيسون ضغط المنطقة وضغط أمريكا أيضاً.

□ وفي لهجة مليئة بالثقة ومدموغة بالتحدي قال الرئيس الأمريكي في خطاب شامل ألقاه في جامعة الدفاع الوطني : «إن جليد الشمولية في منطقة الشرق الأوسط بدأ بالذوبان، وإن الحكم الشمولي في النزع الأخير لماض شائن، وإن زخم الحرية يتحرك بشكل حثيث بفضل استراتيجية أمريكا في المنطقة».

□ وللمعلومية فإن «الشرق الأوسط» يعني في هذه المرحلة البلاد العربية تحديداً، التي يتهيأ قادتها لعقد قمتهم التي ستكون الإصلاحات على رأس جدول أعمالها، سواء كُتب ذلك على الورق أم لم يُكتب، أما الشرق الأوسط الكبير فمرحلة تالية، وإن كانت أصداء ما يدور في منطقتنا منذ احتلال بغداد تدوي في أرجائه، فهناك ترابط عضوي، ثقافي، حضاري، قيمي من أواسط آسيا، التي تنتهي أسماء دولها بـ «ستان»، وحتى طنجة أمام ساحل الأندلس.

□ طبعاً لم يتحدث الرئيس الأمريكي عن استهدافات بلاده من مغامرتها الشرق أوسطية الكبرى، وإن كان الأمر معروفاً للجميع والكلام عنه تحصيل حاصل ويمكن توصيفه في جملة مختصرة مليئة جاءت على لسان محمد حسنين هيكل حين قال : «إن الدول الكبرى ليست جمعيات خيرية توزع الحسنات وترعى المرضى والأرامل، وإنما لها استراتيجيات وبرامج عمل ترتبط بمصالحها المباشرة والمستقبلية ارتباطاً وثيقاً».

□ ويمكننا القول : إن السياسة الأمريكية تقف الآن فيما يمكن اعتباره بداية موسم جني الثمار، وستبيع ما يتحقق عرضاً للشعوب المتعطشة للتغيير بعد أن تدّعيه لنفسها، ولكنها تدرك أن القوى الفاعلة في المجتمعات العربية يمكن أن تعصف بكل شيء، لذلك فهي تتبع الآن سياسة «ضربة على السرج وأخرى في الحمار»، ذلك أن التغيير المحكوم هو عملية صعود تخضع لجاذبية قوية، أما الانهيار فلا يترك وراءه سوى الأرض اليباب.

اهتمام الحكومة بهيئات التدريس بالجامعات اليمنية

د . سيف مكرد

□ بصفتي أحد أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء، الذين يعملون في الجامعة منذ ما يقارب عقد ونصف، ولهذا لست بحاجة إلى توضيح أهمية المقترحات التي قدمتها اللجنة المكلفة بتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، والغرض أمر بالغ الأهمية في ما يتصل بهذه المسألة التي تمت مناقشتها في اجتماع الأستاذ عبدالقادر باجمّال، رئيس مجلس الوزراء، يوم الأحد الماضي مع اللجنة المكلفة بتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، التي يرأسها الدكتور عبدالوهاب راوح، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ورغم أنني لا أقلل من أهمية هذا الاجتماع وما خرج به من نتائج هادفة إلى النهوض بوظيفة الجامعة ورسالتها التوعوية في مجال التنمية البشرية، وهنا لا أجد في نفسي سوى الإشادة بالحكومة ممثلة بالأستاذ عبدالقادر باجمّال واللجنة ممثلة بالدكتور عبدالوهاب راوح، معتبراً أن الحكومة بتلمسها هموم أساتذة الجامعات اليمنية، يعني أنها مهتمة بمستقبل الأجيال القادمة من خلال إرساء الأسس والقواعد الأكاديمية التي يجب أن تسير عليها كل جامعة، وأن أية محاولة في الارتقاء بأدائها لن تنطلق من فراغ، بل من وعي تام بأهمية تأسيس تعليم جامعي حقاً ولمضمون سوي لمنظومته المتكاملة، أكان من حيث ترسيخ قيم الجودة والابتكار في العملية التعليمية أو إرساء إطار قيمي للأستاذ الجامعي الذي يقدم العلم والمعرفة مقرونة بقيم النزاهة والإخلاص لمهنته وقدوة لطلابه في كل شيء، وكلما توفرت نية عكس ذلك كان التقييم أداة فاعلة للكشف عنها وردع أصحابها.

من خلال خبرتي لم تقف أية جهة طوال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠م وحتى هذا التاريخ، لا الإدارات المتعاقبة على الجامعة في بلادنا، بسبب أن الحكومة لم تمنح الجامعة استقلالية كما جاء في القانون، وإذا أردنا أن نكون منصفين وأعطت ذلك، فهل ستنجح إدارتها وبما ستمنحها إياه الحكومة من سلطات واسعة، من إثباط محاولات ذوي الأهواء الخاصة تطوير أداء الجامعة الأكاديمي الحقيقي باعتباره العنصر الأهم في رقي الأمة، حتى اللجان التي كانت تشكل من قبل الحكومة أو نقابة أعضاء هيئة التدريس عندما كانت تبرز قضايا تخصص تحريك أجور أعضاء هيئة التدريس وقفت أمام أول حكومة للجمهورية اليمنية، فإذا بها تصطدم بمعوقات، وأذكر أن رئيس الحكومة حينها، أي في عام ١٩٩٢م عندما اجتمع بأعضاء هيئة التدريس ممثلة بالهيئة الإدارية لنقابة جامعتي صنعاء وعدن لم يقل سوى أنه متفاهم لمطالب أساتذة الجامعتين ويومها لم يكن في البلد سوى جامعتين ومجموعة محدودة منذ الأساتذة اليمنيين، أما البقية الباقية في معظم التخصصات فكانوا معارين، غير أنه اهتم بمطالبهم ورفع أجورهم من (١٢) ألف ريال إلى (١٦) ألف ريال، وكان بذلك يساير المتغيرات التي يعيشها البلد وتدهور العملة المحلية لأسباب لا داعي للخوض في تفاصيلها في هذه التناولة، غير أنه قال – أي رئيس الوزراء – ساتفاهم مع وزارة المالية بشكل خاص حول هذه الزيادة رغم أنها غير قانونية، مع العلم أن الجامعة كانت بحاجة إلى صياغة قانون جديد يخص هذه المهنة، ومن هنا بدأت تحركات أعضاء هيئة التدريس ممثلة بالنقابة التي كانت في طور التأسيس وشاءت الأقدار أن يدخل البلد عراكاً يعرف نتائجه الجميع، وبينما كان أساتذة الجامعتين صنعاء وعدن قد أعطوا ثقتهم بنقابتهم، وكانوا لا يفكرون أن أحداً ممكن أن يضحك عليهم أو يناورهم، وهنا – أيضاً – لا يتسع الموضوع لسرد تفاصيله الحقيقية كواحد من الذين عاشوا هذه المرحلة لا ناقل عن غيره، للتفاوض مع الحكومة في هذا الشأن الذي أسماه الأستاذ عبدالقادر باجمّال في اجتماعه المشار في بداية موضوعي وأبرزت جزءاً منه صحيفة «الثورة» في عددها الصادر يوم الأحد بتاريخ ٦ مارس الجاري تحت عنوان فرعي بعد الرئيسي «عملية الإصلاحات ينبغي أن تمتد إلى جميع مناحي الحياة»، أما العنوان الفرعي فكان يشير إلى «التوجيه بتقييم وضع التعليم العالي وتطوير كادره التعليمي بما يحقق النوعية في العمل الجامعي».

التكامل المطلوب

عصام حسين المطري

● يستعصي على بعض الأمم والشعوب فهم حقيقة وطبيعة وفاعلية أجزاء ومكونات النسيج الاجتماعي في المجتمع الواحد، فالبعض ذهب الى تقديس الفرد على حساب المجموع بينما جنح الطرف الآخر الى الاهتمام بالمجموع على حساب الفرد عبر نظريات وضعية أرضية استخدت بأصل الفطرة الإنسانية السوية، وشرعنت في خطوطها العامة للإنشطار وتأكيد فرقة الصف الواحد، فظهرت نظريات امتدادية للفلسفة الاجتماعية الوضعية الأرضية في مجالات السياسة والاقتصاد وعلم الثقافة والفكر عمدت الى إعادة الصياغة والتشكيل لقوام النسيج الاجتماعي بمقتضى توصيات النظرية الاجتماعية الأم وفلسفتها الحديثة التي تمكنت من إحداث نتوءات وشروخ في جسد الترابط والاندماج للنسيج الاجتماعي في المجتمع الواحد الذي عانى من أشد الأزمات المتعددة والمتنوعة، والتي أعلنت عن سقوط المنظومة الشيوعية والاشتراكية وانهيار ما كان يسمى بالاتحاد السوفييتي..

وتخط الفلسفة الاجتماعية الخاطئة الأخطاء الجسيمة والفعالة للتفاعل الطبيعي بين أجزاء ومكونات البنية الاجتماعية من جهة، وبين الجزء ليتجه المجتمع صوب الانحطاط والتردي الجوهري والسطحي، وإن كان التردي والانحطاط الجوهري في بعض المجتمعات المتقدمة والمتخلفة صعبة القياس وعديمة الملاحظة لقاء تغير مقاييس ومعايير الناس المحتكم إليها في تفسير طبيعة وحقيقة الرقي والإرتقاء الحضاري في العديد من مجالات الحياة العامة.

● وندلف هنا الى تقرير حقيقة دامغة مفادها أن التكامل بين أمشاج النسيج الاجتماعي الواحد هو سنة التطوير والتحديث والتغيير الى الأفضل فثمة قدرات ومواهب وطاقات وإمكانات بشرية لاتظهر فاعليتها القصوى إلا عبر إجراء التزاوج الفعلي والطبيعي مع ما يقابلها ؛ ذلك ؛ لأن تهميش العديد من المواهب والكثير من القدرات والإمكانات هو تعطيل للإنتاج الحضاري وللكم الإرتقائي في العديد من مجالات الحياة المتعددة والمتنوعة، فبمقدار الحرص الشديد على تمثل حالة من الإندماج بين مكونات وأجزاء النسيج الاجتماعي الفعال يكون الانتصار في ساحات العمل وفي مجالات البناء والإعمار والتنمية الشاملة الحديثة.

ولقد اقتضت سنة الله عز وجل التعدد والتنوع في المواهب والقدرات والإمكانات والطاقات البشرية الخلاقة المختلفة كيما تتم عملية التكامل ويشعر كافة أطراف المعادلة الانسانية والبشرية بحاجته الشديدة الى الغير.. أي تبقى الموجودات الانسانية في مسيس الحاجة الى من يكمل الفاعلية والتوهج والعطاء البشري المتقد، فإذا ماحدث إقصاء أو تهميش أو تعطيل لبعض المواهب والقدرات والامكانات والطاقات البشرية المختلفة فإنما هو خروج عن المألوف وعن النواميس والقوانين الإلهية المودعة لتنظيم حركة الكون الدائمة التي تسير وفق أسس وقواعد تقنينية ثابتة..

● إننا أمام أهم مسألة وقفية تهم الوجود الإنساني والبشري وتهم عطاءه وانبلاجه وإشراقة شمس حاضره ومستقبله.. إنها مسألة التكامل المطلوب والفعال بين كافة الموجودات الإنسانية والبشرية من حيث إعادة الصياغة والتشكيل للشخصية الانسانية القديمة وللعقلية البشرية من خلال تفعيل التزاوج الطبيعي والفعلي بين المواهب والقدرات والإمكانات والطاقات البشرية المختلفة لتتم عملية البناء والإعمار والتنمية الصحيحة فلا إعمار ولا بناء ولاتنمية إلا من خلال إتمام وتفعيل مسألة التكامل..

ويحدونا عظيم الأمل وتمام التطلع والطموح في أن الأيام القادمة وتحديداً المرحلة القادمة ستشهد نوعاً من التطور والتحديث في المفهوم وفي تشميل النظرية القيمية لكافة اشتراطات النهوض والتقدم والإزدهار والرقي والإرتقاء وتأكيد صلات العلاقات الاجتماعية البانية للحاضر والمستقبل المجتمعي الوضاء عن طريق الفهم الناضج الراشد الذي يقرر مبدأ الوسطية والاعتدال في النظر الى طبيعة الأمشاج الاجتماعية وعلاقتها ببعض، ففي مفهومنا الحديث لا يوجد هنالك فرق بين الفرد والجماعة، فالجماعة بالفرد، والفرد بالجماعة وإنما السيل اجتماع النقط،فالجماعة هي عبارة من الأفراد، والفرد جزء فعال في الجماعة، فشتى التكوينين «أي الفرد والجماعة» ذوا أهمية في المفهوم الوسطي المعتدل وهو المفهوم القرآني في الدين الاسلامي الحنيف الذي دعا الى التكامل الفعلي بغية التطور والنهوض والتقدم والتحديث والتغيير الى الأفضل.

في لبنان، وداعا للسلاح

معقل زهور عدي

■.. في المسرح اللبناني هناك صورتان متناقضتان لكنهما تصنعان مشهدا واحدا ،الصورة الأولى تتمثل في عنف وحشي مدمر يرغب ليس في الاغتيال ، ولكن في تفجير الوضع اللبناني برمته ودفع الجميع للبحث عن متاريسهم القديمة، واخراج اسلحتهم من الأقبية، والاقتناع بأن الحرب الأهلية هي القاعدة، وان السلم الأهلي هو الاستثناء.

لم تكن رسالة العنف محصورة بشخص رفيق الحرير وما يمثله من ارادة السلام والبناء والتسامح ولكنها كانت تمتد لأبعد من ذلك، للقول: ان المجتمع اللبناني مؤسس على برميل من البارود، ويكفي اطلاق رصاصة نحو ذلك البرميل لينفجر ،ومع ذلك فقد اخترنا ان نطلق نحوه بدل الرصاصة قذيفة، وما على الجميع سوى الانتظار برهة وجيزة ومن ثم مشاهدة كيف سيتطاير البرميل وما عليه في كل الأرجاء، وحينذاك لن يسأل أحد كان: من الذي أطلق الرصاصة الأولى ؟ وهل ثمة من يسال اليوم: من الذي أشعل الحرب الأهلية في لبنان التي ذهب ضحيتها مئات الألوف ؟ لا أحد ربما باستثناء الأكاديميين المختصين بدراسة التاريخ وحتى اولئك سيختلفون حول السبب والسبب.

لبنان المرعوب سينكمش بسرعة ويتشقق الى اجزائه الفسيفسائية ،سيصرخ كل فريق: أين السلاح؟.

تلك هي الصورة الأولى بوقعها ورسالتها وفي المقابل ثمة صورة أخرى مناقضة بوقعها ورسالتها أيضا.

صورة لبنان يهب كما تخرج الأجساد مقترنة بأرواحها يوم الحشر ،شعب يريد الحياة ويعشقها ،ويريد السلام كما لم يرده من قبل ليقول في رده على رسالة العنف: نعم نحن منقسمون مذاهباً وأديانا واحزابا و..كل شيء .. لكننا لسنا منقسمين حول أمر واحد هو العزم الأكيد على عدم العودة للحرب الأهلية.

لبنان لم يعد فوق برميل بارود، لقد أخطأتم التقرير هذه المرة أيها السادة، لم تدركوا ما صنعته آلام ومعاناة خمسة عشر عاما من الحرب الأهلية ،لم تدركوا كم أصبحنا نكره الحرب ونشتاق للسلام والبناء والحرية لذلك لن تدركوا مدى الفجيعة التي أحدثتم في قلوبنا بقتل رفيق الحريري.

هكذا خرج لبنان كما لم يخرج من قبل لا ليبحث عن المتاريس والبنادق ولكن ليبحث عن الزهور والشموع والمستقبل، وبدل أصوات طلقات الرصاص والانفجارات علت أصوات المآذن وأجراس الكنائس، وخرج الناس للشوارع بدون دروع ولاخوذات.

خرجوا بمئات الألوف دون فوضى ودون دماء.

عصر الشعوب التي قررت أن تعلن نهاية العنف الأهلي وبداية الطريق السلمي – الديمقراطي لصنع المستقبل ، قد نختلف حول بعض ما قيل، ونعتب على بعض ما قيل، ونخاف من سوء استغلال الآخرين للأزمة ولكن كل ذلك قابل للإصلاح طالما بقينا نحتكم لصوت الشعب بدل صوت البنادق.

هل عادت السياسة الى الشارع بعد أن تاهت طويلا بين الخنادق وكواليس الفنادق وأقبية والأجهزة الأمنية ؟.

ما نراه يوحي بقوة أن الوحشية أخرجت نقيضها وحفر العنف قبره بيده أما من سيتولى دفنه هو الشعب ذاته الذي نهض لتوه من القبر ودحرج الحجر.

وإذا تأكد ذلك فربما لم يذهب دم الشهيد رفيق الحريري هدرا، ويكون انجازه شهيدا لايقل عن انجازه حيا ،أما الذين قتلوه فقد عادوا بالخيبة وانتصر دمه عليهم.